

١٨/٠٩/٦

تقرير موجز

مواجهة أزمة الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو إنشاء دول تعددية شاملة للجميع بعيد الربيع العربي

د. كارين إ. يونغ، باحثة مقيمة أولى في معهد أمريكان إنتربرايز



نتيجة للمذكور، فقد شهدنا منذ أواخر عام ٢٠١٤ فترة جديدة من التجريب في السياسات، حيث تبرر غاية الوصول إلى اقتصاد متنوع وأقل اعتمادا على صادرات النفط - وسائل كإحداث تحول جذري في نظام الرعاية الاجتماعية، وتغيير تفضيلات وممارسات التوظيف، وفرض دور جديد للدولة في وضع «وصفة» لأجندة النمو. ما زالت الدولة مركزية لمفهوم وتطبيق التنمية الاقتصادية، نظرياً وعملياً، في حين يُتَوَقَّع من مواطني وسكان الخليج إما أن ينتهزوا الفرصة، أو يغادروا، أو يعانون من الإقصاء. هذا الموجز يناقش بعض الإصلاحات الهيكلية الكبرى، المتصلة بالضرائب والدعم، وإصدار الدين، في دول مجلس التعاون، ما يؤدي إلى نقل الأعباء المالية من الدولة إلى مواطنيها وسكانها.

أظهر اندلاع النزاعات المتعلق بانتفاضات الربيع العربي في سوريا وليبيا واليمن ومصر المخاطر الكبيرة للثورة والتغيير في الحكومات. كما عززت التغييرات في السياسة الأمريكية والأوروبية منذ ٢٠١٦ من التصورات السلبية عن الديمقراطية ومنحت حُكَّام الخليج (وسائر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) الفرصة لتعزيز رؤاهم الخاصة بأجندات النمو وطنية النزعة، دون ضغط خارجي على أساليب الحكم الخاصة بهم.

نتيجة للمذكور، فقد شهدنا منذ أواخر عام ٢٠١٤ فترة جديدة من التجريب في السياسات، حيث تبرر غاية الوصول إلى اقتصاد متنوع وأقل اعتمادا على صادرات النفط - وسائل كإحداث تحول جذري في نظام الرعاية الاجتماعية، وتغيير تفضيلات وممارسات التوظيف، وفرض دور جديد للدولة في وضع «وصفة» لأجندة النمو. ما زالت الدولة مركزية لمفهوم وتطبيق التنمية الاقتصادية، نظرياً وعملياً، في حين يُتَوَقَّع من مواطني وسكان الخليج إما أن ينتهزوا الفرصة، أو يغادروا، أو يعانون من الإقصاء. هذا الموجز يناقش بعض الإصلاحات الهيكلية الكبرى، المتصلة بالضرائب والدعم، وإصدار الدين، في دول مجلس التعاون، ما يؤدي إلى نقل الأعباء المالية من الدولة إلى مواطنيها وسكانها.

تجارب في الحوكمة المالية: أجندة دول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بالإصلاح الاقتصادي

عجل انحصار أسعار النفط أواخر عام ٢٠١٤ من تدشين جملة من التغييرات الخاصة بالسياسة المالية في شتى دول مجلس التعاون الخليجي. وغطت هذه الإصلاحات قضايا حساسة مثل إصلاح سوق العمل، وتحرير القطاع المالي، وفرض ضرائب الاستهلاك وضرائب الأراضي، وإلغاء أو تقليل دعم الكهرباء والماء والوقود. لذا فمن المنطقي أن نتوقع بعض التغييرات في العلاقات بين الدولة والمجتمع في دول الخليج. لكن هناك بوادر قليلة على الاضطرابات أو الاحتجاجات، حتى مع ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة الوظائف في القطاع العام.

يمثل رد الفعل المنتظر وغير المتحقق هذا لغزاً، على الأقل على المدى القصير. إلا أن التغييرات الجارية هي تغييرات هيكلية، ومن المرجح أن يستغرق المجتمع - من مواطنين وسكان وافدين - فترة من الزمن قبل أن يستوعب الأثر بشكل كامل.

وفي الوقت نفسه، فهناك عدة تيارات سياسية عالمية وإقليمية عززت من الحكم السلطوي وقللت من محفزات المخاطرة في أوساط المجتمع المدني. لقد

الشكل ١. إصلاح الدعم وإنفاذ الضرائب

الدولة	ضريبة القيمة المضافة	ضريبة السلع الضارة	أخرى
البحرين	٣,٥٪ (حُطِّط لأن تبدأ أواسط ٢٠١٨ - تم الإرجاء إلى يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨)	رسوم «ضرائب السلع الضارة» على السجائر ومشروبات الطاقة والمشروبات الخفيفة (٢٠١٧)	رفع الدعم عن الوقود، رفع أسعار الوقود نسبة ١٢-٢٥٪ (٢٠١٨) - الخطة معلقة. زيادة رسوم هيئة الماء والكهرباء، رسوم تعدين الرمال، رسوم الخدمات الفندقية، تدابير استعادة تكلفة تخص البلديات، رسوم على تعدين الرمال (٢٠١٦). الموافقة على رفع الدعم عن المرافق المنزلية (٢٠١٦). رسوم على الكحوليات والسجائر (٢٠١٦). تعويض نقدي عن دعم اللحوم، بعد التسجيل عبر موقع الجهاز المركزي للمعلومات، تحدد وزارة التنمية الاجتماعية المبلغ، بناء على الاستحقاق (٢٠١٥). رفع الدعم عن اللحوم، تضاعف أسعار اللحوم الحمراء والدواجن (٢٠١٥).
الكويت	٥٪ (١٩/٢٠١٨)	إعداد مسودة قانون حول الرسوم على السجائر ومشروبات الطاقة والمشروبات الخفيفة (٢٠١٧)	ضرائب الأرباح التجارية: ١٠٪ على الأرباح السنوية للشركات، وأرباح الكيانات الأخرى غير الشركات، المتجاوزة لـ ٥٠ ألف دينار كويتي (٦٤,٥٠٠ دولار) (٢٠١٦). زيادة رسوم تصريح العمل من ٢ إلى ٥٠ ديناراً كويتياً، ورسوم التجديد زادت من ٢ إلى ١٠ دينار كويتي (٢٠١٦).
عمان	٥٪ (٢٠١٩)	خطط لتدشين ضريبة السلع الضارة (٢٠١٧)	٢٠١٧: رفع الحد الأقصى المفروض على سعر الوقود ٩١، مع حصول العمانيين المحدودي الدخل (أقل من ٦٠٠ ريال عماني/الشهر) على أسعار مدعومة على أول ٢٠٠ لتر وقود (١٨٠ بيسة/لتر) عبر تحويلات نقدية عن طريق بطاقة دعم الوقود [National Subsidy System NSS]. رفع ضريبة دخل الشركات من ١٢٪ إلى ١٥٪ وإلغاء الحد الأدنى (٢٠١٧). فرض ضريبة دخل ٣٪ على فئة من صغار دافعي الضرائب (٢٠١٧). ضريبة التدريب وضريبة بلدية على الإيجارات (٢٠١٦). رسوم على المسافرين من المطارات العمانية، زادت بواقع ٢ ريال (يوليو/تموز ٢٠١٦). الموافقة على إصلاح خطة الدعم (٢٠١٦)، اقتطاع بواقع ٥٠٠ مليون ريال عماني من دعم الوقود، مقارنة بـ ٢٠١٥؛ خصم ١٠٨ مليون ريال عماني من ميزانية دعم الكهرباء، مقارنة بـ ٢٠١٥؛ خصم ٣ مليون ريال عماني من ميزانية دعم الأغذية، مقارنة بـ ٢٠١٥؛ زيادة دعم المياه بواقع ٣٪ مقارنة بـ ٢٠١٥. زيادة رسوم الطيران المدني ورسوم أخرى (٢٠١٥).
قطر	٥٪ (تم الإرجاء)	تم إرجاء ضريبة السلع الضارة على السجائر ومشروبات الطاقة والمشروبات الخفيفة (٢٠١٧)	وضع آلية تسعير لمراجعة أسعار الوقود بانتظام (٢٠١٦): زيادة بواقع ١٠ درهم/لتر في ٢٠١٧، و ٥ درهم/لتر في ٢٠١٨. زيادة أسعار البنزين بواقع ٣٠٪ ومضاعفة الغرامات على تبديد المياه، وزيادة تكلفة الخدمات البريدية (٢٠١٦). الإيعاز للشركات المملوكة للدولة أن تقلل نفقات برامجها وأن تنهي عمل الوافدين بها (٢٠١٦). زيادة الرسوم المقررة على المياه والكهرباء (٢٠١٥).

الدولة	ضريبة القيمة المضافة	ضريبة السلع الضارة	أخرى
السعودية	٥٪ (٢٠١٨)	ضريبة سلع ضارة على السجائر ومشروبات الطاقة والمشروبات الخفيفة (٢٠١٧)	<p>ستفرض المدن الاقتصادية السعودية رسوم مبيعات بواقع ١٪، إضافة إلى رسوم التعاملات المالية، ورسوم تسجيل الرهن العقاري (فبراير/شباط ٢٠١٨) تخصيص بدلات مالية شهرية لموظفي القطاع العام والعسكريين لمعادلة أثر ضريبة القيمة المضافة وارتفاع أسعار الطاقة. (يناير/كانون الثاني ٢٠١٨).</p> <p>تدشين برنامج حساب المواطن للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل. تحديد الاستحقاق بعد التسجيل على موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (٢٠١٧).</p> <p>فرض رسوم جباية على الوافدين في شركات القطاع الخاص التي توظف عمالاً وافدين - جزء من برنامج السعودية (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧).</p> <p>خطط لإلغاء دعم الوقود تدريجياً في ٢٠١٧ (تم تأجيلها).</p> <p>فرض ضريبة الأراضي البيضاء (غير المطورة) (مارس/آذار ٢٠١٧).</p> <p>قرار بأن يدفع الوافدون «ضريبة أسرة» لدى مغادرة المملكة (يونيو/حزيران ٢٠١٧).</p> <p>ضريبة توظيف شهرية على العمال الوافدين ومن يعولونهم (يوليو/تموز ٢٠١٧).</p> <p>خفض ضريبة أرامكو من ٨٥٪ إلى ٥٠٪ لجذب المستثمرين إلى الإصدارات الأولية للجمهور (مارس/آذار ٢٠١٧).</p> <p>سعر ضريبة الشركات: ٢٠٪، ضريبة زكاة: ٢,٥٪، ضريبة استثمار بقطاع الغاز الطبيعي من تقديرات الأرباح الأولية: ٣٠٪ ضريبة تصاعديّة تصل إلى ٨٠٪، رسوم ضريبة على الدخل من إنتاج منتجات النفط والمواد الهيدروكربونية بواقع ٥٠٪ إلى ٨٥٪ بدء النفاذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧.</p> <p>إعفاء الرعاية الصحية والتعليم بالقطاع الخاص من ضريبة القيمة المضافة، (٢٠١٧).</p>
الإمارات	٥٪ (٢٠١٨)	ضريبة سلع ضارة على السجائر ومشروبات الطاقة والمشروبات الخفيفة (٢٠١٧)	<p>مراجعة أسعار الوقود شهرياً منذ ٢٠١٥. أحدث زيادة: ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ مع استبعاد زيادة يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ بواقع ٥٪ بسبب ضريبة القيمة المضافة.</p> <p>وضع خطة توزيع إيرادات ضريبة القيمة المضافة في سبع إمارات (يناير/كانون الثاني ٢٠١٨).</p> <p>زيادة رسوم المياه والكهرباء في أبوظبي على المواطنين، وسعر أعلى للوافدين (٢٠١٧).</p> <p>فرض رسوم ٣٪ لصالح البلديات على استئجار الوافدين للسكن في أبوظبي (يوليو/تموز ٢٠١٦).</p> <p>رسوم مغادرة مطار دبي والشارقة وأبوظبي (٢٠١٦).</p> <p>زيادة الرسوم الحكومية من تسجيل حقوق الملكية الفكرية، بما يشمل العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وحقوق النشر والتصميمات (٢٠١٥).</p> <p>رسوم على الكحوليات والسجائر (٢٠١٥).</p> <p>إنقاص ميزانية دعم الوقود (٢٠١٥).</p> <p>إعفاء المدارس والمعدات الطبية والأدوية و ٢٠ منطقة حرة من ضريبة القيمة المضافة. إمكانية استرداد السائح الزائر من خارج دول مجلس التعاون لضريبة القيمة المضافة (٢٠١٧).</p>

بإضعاف واحدة من الأدوات الأساسية لإعادة توزيع الثروة، التي استخدمتها على مدار السنوات الأربعين الأخيرة: هيكلية الوكالات التجارية التي تطالب المستثمرين الأجانب بإقامة الشراكة مع المواطنين لإنشاء مشروعات وشركات مملوكة للأجانب.^٧

أزمة الوظائف: حماية وخلق فرص العمل للمواطنين

في حين يصادف الأجانب ترحيباً أقل في السعودية، نلاحظ تسارعاً في وتيرة تدابير حماية العمالة الوطنية. وتمثل العودة، أو تخصيص بعض الوظائف وقطاعات العمل للمواطنين السعوديين وحسب، جزءاً من جهود الحكومة الهادفة إلى تقليل الإنفاق على الأجور في القطاع الحكومي، وإدخال تحول على القطاع الخاص. في يناير/كانون الثاني أعلنت الحكومة أنها ستوسع في قائمة الوظائف المخصصة للسعوديين فقط، الآخذة في التزايد، لتضم باعة الساعات والنظارات والمعدات والأجهزة الطبية، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وقطع غيار السيارات، ومواد البناء، والسجاد، والسيارات، والدراجات النارية، والأثاث المنزلي والمكتبي، وملابس الأطفال وإكسسوارات الرجال، وأدوات المطبخ، والحلوى.^٨

تثير الطبيعة التجريبية للعودة تساؤلات حول ما إذا كانت هناك قطاعات معينة مستهدفة والدوافع لذلك، وكيف ستمكن المشروعات الأصغر من تحمل تكلفة الأجور الأعلى لاستخدام مواطنين سعوديين. نظرياً، من شأن هذه السياسة تهيئة فرص لجميع السعوديين، مع احتمال واعد للغاية بقدرتها على زيادة الوظائف للسعوديات على وجه الخصوص. إلا أن البعض يستبعد تلهف المواطنين السعوديين على شغل وظائف متواضعة ومتدنية الأجر،^٩ لا سيما بمجال الإنشاءات.

إضافة إلى العودة، طرحت المملكة جملة من الإصلاحات،^{١٠} لترشيد تكاليف الوقود والكهرباء، وفرض ضريبة قيمة مضافة جديدة، وتقديم الدعم النقدي الانتقائي للعوائل الأدنى دخلاً عن طريق برنامج حساب المواطن. أدت هذه التدابير مجتمعة إلى اضطراب في الاقتصاد، وتركت الأسر محترقة في وضع حد جديد للإنفاق الشهري. فلقد

عقبات هيكلية على طريق الإصلاح والنمو الاقتصادي

كانت المظالم التي حركت العديد من انتفاضات الربيع العربي ذات طبيعة اقتصادية؛ من ضعف الحراك الاجتماعي والاقتصادي، والفساد، والإقصاء من الفرص المتاحة. ولقد أصدر الباحثون في البنك الدولي بحثاً جديدة حول منابع هذه المظالم والسمات الديمغرافية للمتظاهرين ولغز الحراك،^١ وكشفت هذه البحوث عن مدى ضالة ما تغير في المعوقات الهيكلية الحائلة دون الإدماج، والتي لا تزال موجودة في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^٢

ما زالت ندرة فرص العمل وقلة الإسكان الميسور التكلفة مشكلات أساسية،^٣ لا سيما بالنسبة إلى الجيل الحالي من الشباب العرب، ذوي الذكاء الإعلامي. لقد أدت أجندة الإصلاح المالي إلى تأجيج التخوفات حول وظائف القطاع العام، في حين ارتفعت تكاليف المعيشة على امتداد دول الخليج بسبب فرض ضرائب ورسوم جديدة، فضلاً عن تقليل الدعم المخصص للطاقة والمياه.

وخلال هذه الفترة من «التجريب» في السياسات، نلاحظ أيضاً تفاوتاً بين دول الخليج فيما يخص تنفيذ الإصلاحات (ولا سيما ما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، التي لم تفرضها إلى الآن سوى الإمارات والسعودية)، وكذلك نرى اختلافاً في التصورات القائمة حول قيمة الأجانب كعاملين وكأعضاء في المجتمع.

تهدف جميع دول الخليج إلى زيادة فرص العمل لمواطنيها في القطاع الخاص، إلا أن «الوصفات» السياسية المتصلة بكيفية خلق فرص العمل تباينت تبايناً شديداً. فلقد شهدت كل من السعودية وعمان رحيلاً جماعياً للعمال الوافدين؛ بسبب زيادة رسوم التأشيرات وارتفاع تكاليف المعيشة، بما يشمل رسوم المدارس.^٥ وهناك دول أخرى مثل البحرين والإمارات وقطر، فرضت سياسات أكثر تحرراً للترحيب بالمستثمرين الأجانب كمقيمين لمدد طويلة، ولتيسير الحفاظ على الوافدين الحاليين كمورد عمالي.

ومع تنافس حكومات المنطقة على تقديم حزم التحفيز لجعل بيئات العمل الخاصة بها أكثر ترحيباً بالمستثمرين الأجانب،^٦ فهي تتسبب أيضاً

ولقد أصدر الباحثون في البنك الدولي بحثاً جديدة حول منابع هذه المظالم والسمات الديمغرافية للمتظاهرين ولغز الحراك،^١ وكشفت هذه البحوث عن مدى ضالة ما تغير في المعوقات الهيكلية الحائلة دون الإدماج، والتي لا تزال موجودة في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^٢

الشكل ٢. إصلاحات تملك الأجانب للمؤسسات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	ملكية الأجانب للمؤسسات التجارية
البحرين	الملكية ممكنة بنسبة ١٠٠٪ في أغلب القطاعات، باستثناء «قائمة القطاعات المستثناة» التي تضم الاستكشافات النفطية والعقارات وإنتاج المعدات العسكرية
الكويت	الملكية ممكنة بنسبة ١٠٠٪ عبر إنشاء فرع يملكه أجانب (U.S Department of State; 2015 Investment Climate Statement-Kuwait)
عمان	مسموح بتملك الأجانب لشركات عُمانية بنسبة أقصاها ٧٠٪ مع إتاحة استثناءات تفوق هذا الحد في بعض الحالات. سيسمح قانون استثمار رأس المال الأجنبي الجديد (في مراحل صياغته النهائية) بتملك الأجانب بنسبة ١٠٠٪ وسوف يلغي مطلب وجود حد أدنى لرأس المال لفتح الأسواق العُمانية أمام المستثمرين الأجانب. سيتم وضع «قائمة القطاعات المستثناة» لحماية بعض المجالات التي قد ترغب الحكومة في الحد من الاستثمار الأجنبي فيها حماية للأمن الوطني أو المصالح الوطنية (لم يتم تفعيله بعد)
قطر	الملكية بحد أقصى ٤٩٪، ومُتاحة بنسبة ١٠٠٪ في بعض القطاعات تسمح مسودة القانون التي تعود لعام ٢٠١٦ بتملك الأجانب بنسبة ١٠٠٪ في جميع القطاعات، مع وجود وسيط خدمات قطري (لم يتم تفعيل القانون بعد)
السعودية	الملكية بنسبة ١٠٠٪ في بعض الصناعات. القطاعات المستثناة: الاستكشافات النفطية والعقارات والمعدات العسكرية
الإمارات	الملكية بحد أقصى ٤٩٪، ومُتاحة بنسبة ١٠٠٪ في المناطق الحرة سوف يتم السماح بالملكية بنسبة ١٠٠٪ بنهاية عام ٢٠١٨

المصدر: EU-GCC Investment Report, 2016 EY Global Tax Alert Library; Emirates News Agency 2017

مديري المشتريات، إذ تراجع من ٥٧,٣ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ إلى ٥٣,٠ في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، وهو أقل رقم في تاريخ المؤشر.^{١٥}

هذا الاضطراب يثير القلق أكثر لأنه جاء مصحوباً بأكبر نفقات مالية في تاريخ السعودية الحديث. فالميزانية السعودية توسعت في عام ٢٠١٨، اقتراناً بإنفاق إضافي من صندوق الاستثمارات العامة، بواقع نحو ٣٤٠ مليار ريال (٩٠,٦٦ مليار دولار) كإنفاقات استثمارية تم التخطيط لصفها في عام ٢٠١٨.

لأسباب وجيهة، أرجأت الحكومة التزامها بميزانية متوازنة حتى عام ٢٠٢٣. لكن سعيها للخروج من المأزق الحالي عن طريق زيادة الإنفاق، هو أمر له مخاطره.

زادت أسعار الطاقة من الضعف إلى ثلاثة أمثالها في المملكة، وزادت أسعار البنزين بواقع ٨٠ بالمائة^{١١} بنهاية عام ٢٠١٧،^{١٢} والشعور الغالب على المستهلكين السعوديين والوافدين هو القلق. ومثل صورة لامرأة سعودية في زي الجنود تختبر حدود تقبل الثقافة الشعبية، فهناك إحساس مضطرب فيما يخص ثقة المستهلكين، يتلخص في سؤال «وماذا بعد؟»^{١٣}

يظهر من تقديرات مؤشر ثقة المستهلك الخاص الصادر عن «رويترز إيسوس» من أواخر عام ٢٠١٧ للسعودية، انتشار التوقعات السلبية إزاء فرص العمل والاستثمار والنمو.^{١٤} وتشير المؤشرات الصادرة عن HIS Markit وعن بنك الإمارات دبي الوطني تراجعاً حاداً في مؤشر

الشكل ٣. خريطة زمنية بالإصلاحات الاقتصادية في البحرين، 2015-2018

التاريخ	الحدث
2014	انهيار أسعار النفط
أكتوبر 2015	خفض الدعم: تضاعف أسعار اللحم والدواجن
نوفمبر 2015	خطة لخفض دعم المرافق (للوافدين والشركات الكبيرة) بدء التعويض النقدي عن دعم اللحوم، بأثر رجعي
يناير 2016	زيادة أسعار الوقود - 56.3%
فبراير 2016	زيادة ضرائب الكحوليات والسجائر: 225% ضرائب كحوليات، من 125%؛ ضرائب سجائر 200%، من 100% زيادة رسوم: إدارة المرافق، استخراج الزمال، خدمات الفنادق، البلدية
مارس 2016	الموافقة على تقليل الدعم: المرافق المنزلية
ديسمبر 2017	ضرائب مواد ضارة جديدة: 100% زيادة في سعر السجائر ومشروبات الطاقة؛ 50% زيادة في المشروبات الخفيفة
يناير 2018	رفع الدعم عن الوقود؛ زيادة السعر 25%-12% تجسيد القرار منذ 23 يناير
فبراير 2018	إلغاء الحد الأقصى للتأمين الصحي للمواطنين

ضريبة القيمة المضافة (5%)

يناير 2018: إرجائها إلى أواسط 2018.

فبراير 2018: إرجائها إلى نهاية العام

المصدر: من إعداد المؤلفة، معهد دول الخليج العربية في واشنطن

هناك عامل أساسي يتحكم بثقة المستهلك، لا سيما في القطاع الخاص، هو السكان الوافدون، ضحايا الإصلاحات السعودية الغافلون عما كان بانتظارهم. فمن مكث منهم في المملكة شهد زيادة كبيرة في نفقات المعيشة. ومن غادر، فاقم غيابه من ضعف النشاط الاقتصادي. والمغادرون أكثر.

يواجه الوافدون - والذين يمثلون ثلث سكان السعودية - زيادة الأسعار دون عون من «حساب المواطن» القادر على تخفيف الصدمة،^{١٦} وهو برنامج يقدم تحويلات نقدية مباشرة للأسر محدودة ومتوسطة الدخل، ودون عون من عودة مستحقات^{١٧} موظفي القطاع الحكومي (بقرار صدر لعام ٢٠١٨ فقط). ويخضع العمال الوافدون لجملة من الرسوم الإضافية^{١٨} تترتب على المعلنين^{١٩} فضلاً عن جبايات أخرى^{٢٠} لا يتعين على المواطنين سدادها.

إضافة إلى السعودية، طرحت المملكة جملة من الإصلاحات، لترشيد تكاليف الوقود والكهرباء، وفرض ضريبة قيمة مضافة جديدة، وتقديم الدعم النقدي الانتقائي للعوائل الأدنى دخلاً عن طريق برنامج حساب المواطن. أدت هذه التدابير مجتمعة إلى اضطراب في الاقتصاد، وتركت الأسر محتارة في وضع حد جديد للإنفاق الشهري.

والمنطق وراء زيادة الرسوم والضرائب هو تهيئة تيار بديل للعوائد الحكومية يعوّض خسائر الأرباح النفطية الأخذ بالتفاهم منذ أواخر عام ٢٠١٤. ورغم أن الميزانية السعودية لعام ٢٠١٨^{٢١} هي الأكبر في تاريخها، فقد أقيمت على بعض تدابير ترشيد الإنفاق. من الأمثلة ترشيد الأسعار في قطاع الطاقة، ومحاولات للاقتطاع من فاتورة الأجور الحكومية، وضرائب جديدة على السجائر والمشروبات المحتوية على سكريات، فضلاً عن خطط لفرص رسوم على الطرق وتفعيل ضريبة قيمة مضافة في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، وجهود جديدة لجمع الزكاة بأثر رجعي من المؤسسات المالية،^{٢٢} والدفع باتجاه مصادرة الممتلكات من المسؤولين العاميين ومن أعضاء الأسرة الحاكمة، وشركات الأعمال الكبرى، عن طريق حملة لمكافحة الفساد.^{٢٣}

وقد سعت الإمارات من جهتها سعيًا حثيثًا لخلق الوظائف لمواطنيها في القطاع الخاص، لكن نهجها في التعامل مع العمال الوافدين اختلف بشكل كبير عن سياسة «الضرائب والجبايات» السعودية. فالجهود لتمديد الإقامة طويلة الأجل^{٢٤} ولإتاحة تدابير حماية جديدة لحقوق المستثمرين، بل والسماح بالأعمال التجارية من البيوت، تسعى أيضاً لدعم القطاع الخاص عبر الاعتماد الشديد على الأجانب كأصحاب أعمال ومبتكرين.

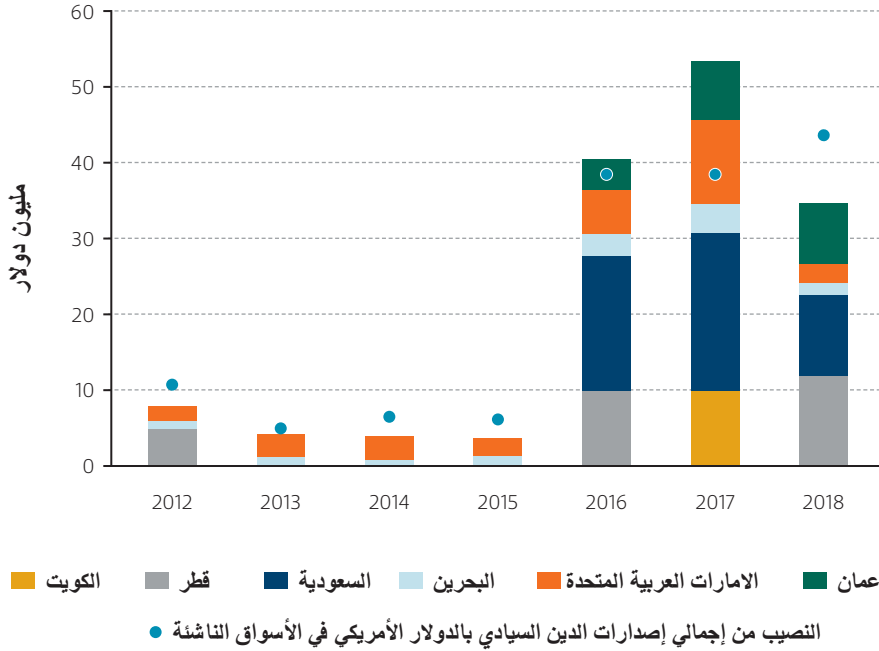
ويوجد أيضاً في الإمارات تنافس على الخبرات والاستثمارات الأجنبية. فقد أعدت أبوظبي مؤخرًا حزمة تحفيز^{٢٥} للاستثمار داخل الإمارة، لمنافسة القطاع الخاص المنتعش في دبي.

وبالمثل، تحركت البحرين لإتاحة الإقامة طويلة الأجل للأجانب،^{٢٦} ولإنهاء نظام الكفالة الذي يقتضي وجود صاحب عمل للعامل يكفل تصاريح إقامته، مع السماح بالكفالة الذاتية (خاصة تحديداً بالعمال ذوي الأجور المنخفضة)، وبدء تخفيف بعض بنود الدعم الحكومي وزيادة الرسوم على المواطنين.

البحث عن الإيرادات: سياسة مالية تجريبية

تطلب التجريب في السياسة المالية قدرًا من الابتكار لتهيئة مصادر جديدة للإيرادات، فضلاً عن تدابير إصدار الدين. بعد عشر سنوات من توفر فائض

الشكل ٤. إصدار الدين السيادي بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٢-٢٠١٨



المصدر: Dealogic ، Goldman Sachs Global Investment Research

الاجتماعية^{٢٠} التي اعتُبرت حساسة لدرجة عدم إلغاءها.

لعل الإسكان هو القضية الأكثر حساسية من بين هذه المستحقات الاجتماعية، وما زال واحداً من أدوات السياسة الداخلية للنظم الملكية الخليجية. ففي دول الخليج، توجد عدة عوامل صعدت من مشكلة ندرة المساكن وصعبت السكن على المواطنين، مثل النمو السكاني المتسارع، وارتفاع تكاليف المعيشة، والتطلع إلى أسلوب حياة معين وسط ثقافة الثراء القائمة. كما أدى نظام ملكية النخبة للأراضي وتطوير المشروعات الكبرى بقيادة الدولة، إلى إقصاء المواطن متوسط الحال من الوصول إلى الأسواق المالية وأسواق التمويل العقاري.

ولا يمكن زيادة الحراك الاقتصادي أو إتاحة مسارات لتملك السكن ولا توفير حس من الحراك الاجتماعي، دون إصلاحات للدعم الحكومي^{٢١} أو في غياب تحويلات نقدية لتتصدى لأوجه اللامساواة الكامنة.^{٢٢} ويشمل هذا إتاحة الفرص، وزيادة توفر

في الميزانية ونسبة دين إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة للغاية، أصبحت دول الخليج بصدد استنادة ثقيلة، ليس فقط الاستنادة للمصارف المحلية، إنما أيضاً للمصارف الدولية ومالكي السندات الدوليين.

كما أدت القدرة على الوصول إلى أسواق سندات الدين إلى بعض المنافسة بين الحكومات. فقد تسابقت السعودية وقطر في مارس/أذار ٢٠١٨ على إصدار سندات الدين،^{٢٧} مع محاولة كل منهما التفوق على الأخرى في المبالغ التي يمكن اقتراضها.

في الوقت نفسه، وبالنسبة إلى الاقتصادات الأضعف كالبحرين وعمان، فإن جهود إصدار سندات والاقتراض من المصارف الدولية تعقدت بسبب ضمانات الدعم الصادرة عن الداعمين الإقليميين. على سبيل المثال، فإن التساؤلات حول الدعم المالي الذي تلقته البحرين من السعودية قد أثرت على قدرة البحرين على إصدار سند دين في مارس/أذار ٢٠١٨. وتم إلغاء إصدار السندات التقليدي في الدقيقة الأخيرة،^{٢٨} فيما مضت عملية إصدار الصكوك إلى السوق دون عاقبة.

هذا التجريب في السياسات، مقترناً بالجهود العلنية تماماً لجمع رأس المال، أماط لثام السرية التي كانت تحيط بالشؤون المالية لحكومات الخليج. فأصدار السندات يتطلب قدرًا من الشفافية، ويتعين على جهة إصدار السند إعلان ديونها، والإيرادات المحتملة للنمو، وخصومات الحكومة ضمن الإنفاق. هذه المعلومات معلنه، ما يتيح إمكانية اطلاع المواطنين على تفاصيل أكثر حول النفقات الحكومية، مع مقارنة هذه المعلومات بمدركاتهم حول ما تقدمه الحكومة من خدمات ومستحقات.

مستحقات حساسة: انحسار دولة الرفاه

تستمر موجة تحرير الاقتصاد في الانتشار عبر أنحاء المنطقة؛ لفتح مسارات لتوسيع نصيب المستثمرين الأجانب من ملكية الأعمال التجارية، مع السماح بتصاريح إقامة أطول أجلاً دون الارتباط بأصحاب العمل، ومع إلغاء الدعم الحكومي للطاقة والوقود والماء، وخفض فاتورة الأجور الحكومية، وفرض ضرائب مستهلك وضرائب على السلع «الضارة».^{٢٩} لكن هناك بعض المستحقات

ولا يمكن زيادة الحراك الاقتصادي أو إتاحة مسارات لتملك السكن ولا توفير حس من الحراك الاجتماعي، دون إصلاحات للدعم الحكومي^{٢١} أو في غياب تحويلات نقدية لتتصدى لأوجه اللامساواة الكامنة.^{٢٢}

ضعفًا من متوسط إجمالي الدخل لشخص بين ٢٥ و ٢٩ عامًا. وبالمقارنة، كان متوسط سعر المسكن يبلغ ١١ ضعفًا من راتب شاب بالغ في النرويج، وأكثر بستة أضعاف من أجور العمال الشباب في الولايات المتحدة.

التداعيات

يُعد الإدماج الاقتصادي في دول الخليج مسألة سياساتية مُلحة. فقد أصبحت حكومات الخليج، في ما يخص السكن وفرص العمل، مضطرة لأن تصبح أكثر ابتكارًا في خياراتها السياساتية، إما عن طريق فرض توظيف المواطنين، أو بالبحث عن سبل لتحفيز الأجنبي على إقامة أعمال تجارية جديدة. وما زال رد فعل المجتمع إزاء المذكور سؤالًا بلا جواب.

حتى الآن، تقبل مواطنو الخليج والوافدون التغيير (أو غادروا المنطقة). بالنسبة لمن مكثوا، فسوف يبدأ نقاش جديد حول الانتماء والإسهام لصالح المجتمع بسبل حقيقية ومُنْتَجة ماليًا. وهذه مناقشات يمكن للحكومات أن تملئها أو أن تيسر حدوثها. وقد يكون التباين في النهج المختار عبر دول الخليج كبيرًا.

تقدم هذه المذكرة التوصيات السياسية الثلاث التالية:

١. على دول الخليج أن تحقق، بحرص، توازنًا في تحديات سوق العمل قصيرة الأجل - لا سيما في أوساط الشباب البالغين - مع حاجة طويلة الأجل إلى التنوع والنمو. وسوف يكون من الضروري تنفيذ سياسة هجرة ترحب بالأجانب من ذوي المهارات القابلة للتعميم وللتعلم، وكذلك تأمين موارد يمكن استخدامها في تطوير مشاريع الأعمال الجديدة على الأرض (وليس توفر استثمارات السندات المالية فحسب). وقد يكون العمال الأجانب منخفضو الأجور مفيدين أيضًا، لكن يجب إتاحة بعض المرونة لهم في التنقل بين أصحاب العمل (ما سيتيح للشركات التوفير، إذ ستسدد رسومًا أقل لاستخدام العمال وكفالتهم في فترات تباطؤ النشاط)، مع بناء المهارات القابلة للتعميم والقادرة على تحسين الإنتاجية. فالعمال الذين يبقون في البلاد والذين بإمكانهم اختيار أصحاب عملهم والتنافس على أجور أعلى سيقومون مع مرور الوقت ببناء قطاعات أعلى

الأراضي، وإتاحة قدرة الحصول على التمويل، ومكافحة الاحتكارات والمؤسسات الفاسدة المتصلة بالدولة، وحماية حقوق مُلاك العقارات.

وتُجسّد ملكية المسكن التوتر القائم بسبب السعي إلى إدماج المواطنين اقتصاديًا، وإيجاد حراك اقتصادي واجتماعي، وهي المظالم الكامنة وراء الاضطرابات التي عمّت أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، من الكويت^{٢٢} إلى عُمان، راح هذا التوتر يعتدل لسنوات.

بحسب رويترز ومؤسسة «جونز لونغ لاسال» للاستشارات العقارية، فإن تكلفة منزل بمساحة ٢٦٠٠ قدم مربع تقريبًا في مدينة سعودية رئيسية تتراوح بين ١٨٦ ألف دولار و ٢٢٦ ألف دولار. يبلغ هذا عشرة أمثال الراتب السنوي لأسرة محدودة الدخل في دول الخليج. على سبيل المثال، فإن السعوديين المستفيدين من الدعم عبر حساب المواطن يحصلون على مبلغ يناهز ٢٦٦٠ دولار شهريًا، وهو متوسط الراتب الشهري في المملكة.

يتم تجديد برنامج حساب المواطن سنويًا، ولذلك، فإن برنامج مخصصات العام القادم ليس معروفًا، وكذلك الأمر على من قد يستفيد منه.^{٢٤} وقد قرر الملك سلمان بن عبد العزيز في يناير/كانون الثاني تقديم مبلغ إضافي بواقع ٢٦٠ دولارًا في الشهر لجميع موظفي القطاع العام للعام ٢٠١٨ لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة.^{٢٥}

توصلت دراسة صادرة في عام ٢٠١٤ عن "Strategy &" إلى وجود ارتفاع ديموغرافي المبعث في الطلب على السكن في دول مجلس التعاون الخليجي.^{٢٦} ويُقدر التقرير أنه بناء على التوزيع العمري في دول الخليج، حيث السن الوسيط هو ٢٩ عامًا، فسوف يزيد نقص المساكن بقدر مليون وحدة بحلول عام ٢٠١٨؛ بسبب الشباب الذين يفكرون في الزواج وتأسيس أسرة.

إلا أن الأهم من مسألة وجود شريحة سكانية شبابية كبيرة في الخليج، هي مشكلة كيف وأين يعمل الشباب، وكيف يجري ضمهم إلى خطط تنمية فرص العمل والإنتاجية. للأسف تم إقصائهم عن الفرص الاقتصادية، بسبب معدلات البطالة العالية التي حالت دون تحقيقهم للاستقلال المالي.^{٢٧} ينص تقرير Strategy & على أن سعر الوحدة السكنية المتوسطة في الكويت، في عام ٢٠١٢، كان يبلغ ٣٠

February 28, 2018, <http://www.agsiw.org/saudi-economic-reform-update-saudization-expat-exodus>

٥ انظر: Karen Young, “The Cost of Private Education,” Market Watch (blog), AGSIW, October 3, 2017, <http://www.agsiw.org/the-cost-of-private-education>

٦ انظر: Bernd Debusmann Jr., “Revealed: What Abu Dhabi’s \$13.6bn Stimulus Really Means for the Capital,” Arabian Business, June 10, 2018, <https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/398403-abu-dhabis-136bn-boost-for-the-future>

٧ انظر: “Bahrain approves new law to allow 100% foreign ownership,” Arabian Business, July 19, 2016, <https://www.arabianbusiness.com/bahrain-approves-new-law-allow-100-foreign-ownership-639113.html>

٨ انظر: “Labor Ministry Designates 12 Job Types as Saudi-only,” Arab News, January 30, 2018, <http://www.arabnews.com/node/1235656/saudi-arabia>

٩ انظر: Margherita Stancati and Donna Abdulaziz, “Saudi Arabia’s Economic Revamp Means More Jobs for Saudis—If Only They Wanted Them,” Wall Street Journal, June 19, 2018, <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabias-economic-revamp-means-more-jobs-for-saudis-if-only-they-wanted-them-1529420902>

١٠ انظر: “Saudi Reforms,” Gulf Economic Barometer, AGSIW, retrieved July 10, 2018, <http://www.agsiw.org/gulf-economic-barometer/#country=saudi-arabia>

١١ انظر: Wael Mahdi and Vivian Nereim, “Saudi Arabia Plans to Raise Gas Prices by 80% in January,” Bloomberg, December 11, 2017, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-12-11/saudis-are-said-to-plan-80-gasoline-price-increase-in-january>

١٢ انظر: “Saudi Arabia hikes fuel price,” Saudi Gazette, January 1, 2018, <http://saudigazette.com.sa/article/525180/SAUDI-ARABIA/Saudi-Arabia-hikes-fuel-price>

١٣ ثمة قدر من التنافر الإدراكي والقلق في

تنافسية قادرة على اجتذاب المواطنين إليها أيضًا .

٢. الأمر الأهم هو أن الإصلاحات بحاجة إلى قوة دفع مستمرة، وعلى الحكومات بناء المصداقية في أجراءاتها الإصلاحية. فالتراجع والعودة إلى تقديم مستحقات الدعم للمواطنين، لن يؤدي إلا إلى زيادة صعوبة تحمل المواطنين للانحسار في الدعم الحكومي للطاقة والماء والوقود.

٣. كتوصية سياساتية فيما يخص التعاون مع مجموعات المواطنين والنقابات (حيث يُسمح بها، كما في البحرين) والغرف التجارية واتحادات الصناعات، يجب على دول الخليج أن تتذكر دائمًا أن الشفافية مصدر قوة. فالكشف مؤخرًا عن ميزاتيات الحكومات الخليجية (السعودية والإمارات على الأخص) يمكن أن يشجع على قدر من الحوار والتخطيط المشترك بين القطاع الخاص والدولة. ويمكن لتنظيم المصالح الخاصة بالأعمال التجارية أن يكون نتيجة مستدامة لبيئة الإصلاح القائمة.

الهوامش

١ اللغز يتمثل في أن هذا الحراك السياسي العريض أدى إلى إسقاط حكومات، لكن لم يلزم الحكومات بعد بإحداث تغييرات في سياساتها الخاصة بمعوقات الحراك الاقتصادي وزيادة فرص العمل ومكافحة الفساد.

٢ انظر: Elena Ianchovichina, Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath. MENA Development Report (Washington, D.C.: The World Bank), doi:10.1596/978-1-4648-1152-4

٣ انظر: Karen Young, “A Home of One’s Own: Subsidized Housing as a Key Lever of Gulf Domestic Policy,” Market Watch (blog), The Arab Gulf States Institute in Washington, June 15, 2018, <http://www.agsiw.org/a-home-of-ones-own-subsidized-housing-as-a-key-lever-of-gulf-domestic-policy>

٤ انظر: Karen Young, “Saudi Economic Reform Update: Saudization and Expat Exodus,” Market Watch (blog), AGSIW,

- Chang Lin Zhu, “Expats leaving : انظر : ٢٠ Saudi must pay new ‘family tax’ upfront,” International Adviser, July 5, 2017, <https://international-adviser.com/expats-leaving-saudi-pay-family-tax-upfront/>
- ٢١ انظر: “Saudi Arabia Fiscal 2018 Budget,” Jadwa, retrieved July 10, 2018, <http://www.jadwa.com/en/researchsection/research/economic-research/budget-reports>
- ٢٢ انظر: Marwa Rashad, Tom Arnold, and Saeed Azhar, “Jump in Islamic tax liabilities worries Saudi banks,” Reuters, February 22, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-banks/jump-in-islamic-tax-liabilities-worries-saudi-banks-idUSKCN1G61LU>
- ٢٣ انظر: Karen Young, “Corruption Purge Overshadows Stalled Reality of Saudi Economy,” Lawfare, November 16, 2017, <https://www.lawfareblog.com/corruption-purge-overshadows-stalled-reality-saudi-economy>
- ٢٤ انظر: “New visa rules in UAE: All you need to know,” Khaleej Times, June 20, 2018, <https://www.khaleejtimes.com/nation/dubai/New-visa-rules-in-UAE:-All-you-need-to-know>
- ٢٥ انظر: “Abu Dhabi Stimulus Plan,” Gulf Economic Barometer, AGSIW, retrieved July 10, 2018, <http://www.agsiw.org/wp-content/uploads/2018/06/Abu-Dhabi-Stimulus-Plan.png>
- ٢٦ انظر: Amany Zaher, “Bahrain Looks To Issue 10-Year Residence Permit for Foreign Investors,” Forbes Middle East, May 31, 2018, <https://www.forbesmiddleeast.com/en/bahrain-to-launch-10-year-residence-permit-for-foreign-investors>
- ٢٧ انظر: Karen Young, “Trade Wars and Bond-Offs: Side Effects of Tariffs and Tactical Borrowing Hit the Gulf,” Market Watch (blog), AGSIW, April 11, 2018, <http://www.agsiw.org/trade-wars-bond-offs-side-effects-tariffs-tactical-borrowing-hit-gulf>
- المجتمع السعودي مع حدوث التغييرات دون أن تصبحها حملات توعية عامة تُذكر . يتلخص الأثر الاقتصادي في أن الناس أصبحوا أقل إقبالاً على اتخاذ قرارات حياتية كبيرة أو حتى الإقبال على مشتریات بمبالغ كبيرة بسبب احتمال أن تؤثر الإصلاحات التنظيمية أو إصلاحات سوق العمل الكبيرة على سبل عيشهم .
- ٤٣ انظر: “Primary Consumer Sentiment Index,” Thompson Reuters/Ipsos, October 2017, https://www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2017-10/Consumer_Confidence-Infographic-October_2017.pdf
- ١٥ انظر: “Saudi Arabia Purchasing Managers’ Index,” Emirates NBD, February 5, 2018, http://www.emiratesnbdresearch.com/plugins/Research/files/20180205_KSA_Jan_PMI.pdf
- ١٦ انظر: “Saudi Arabia makes 2 billion riyal payment in citizens account program,” Reuters, December 21, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-allowances-saudi-arabia-makes-2-billion-riyal-payment-in-citizens-account-program-idUSKBN1EF0S2?il=0>
- ١٧ انظر: “Saudi Arabia restores perks to state employees, boosting markets,” Reuters, April 22, 2017, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-economy/saudi-arabia-restores-perks-to-state-employees-boosting-markets-idUSKBN1٧O٠NL>
- ١٨ انظر: Sara Khoja and Ahmed Almazed, “KSA: New Fees Applicable for Foreign Employees and Dependents,” Insight and Knowledge (blog), Clyde & Co., January 10, 2018, https://www.clydeco.com/insight/article/ksa-fees-applicable-for-foreign-employees-a-new-development-and-a-recap?utm_source=Mondaq&utm_medium=syndication&utm_campaign=View-Original
- ١٩ انظر: Aarti Nagraj, “Saudi’s expat dependent fee: Everything you need to know,” Gulf Business, July 6, 2017, <http://gulfbusiness.com/saudis-expat-dependent-fee-everything-you-need-to-know>

إن هذا التقرير الموجز هو جزء من مشروع بحثي دام لعامين ويتناول التعددية في الشرق الأوسط بعيد الإنتفاضة العربية. وقد تم دعم المشروع بسخاء عبر منحة من قبل جمعية كارنيغي في نيويورك.

للاطلاع على أوراق أخرى:

www.bakerinstitute.org/issue-briefs

كتب هذه المطبوعة باحث/ة (أو باحثون/باحثات) شاركوا/شاركن في مشروع تابع لمعهد بيكر. وكلما أمكن، قام خبراء خارجيون بمراجعة البحث قبل إصداره. إلا أن الآراء الواردة هنا تخص مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس.

© 2018 Rice University's Baker Institute for Public Policy

صورة الغلاف:

Fahad Shadeed/Reuters

النقل والاقتباس بصيغة:

يُسمح بالاقتباس والنقل من هذا المحتوى أو إعادة إنتاجه دون تصريح مُسبق، بشرط النسب إلى المؤلف وإلى معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس.

Cite as:
Young, Karen. 2018. *Confronting the Governance Crisis in the Middle East and North Africa: Toward Establishing Inclusive and Pluralistic States Post- Arab Spring*. Issue brief no. 09.06.18 (Arabic). Rice University's Baker Institute for Public Policy, Houston, Texas.

٣٤ انظر: "How will Saudi Arabia distribute its financial support to its citizens?" Al Arabiya English, December 22, 2016, <https://english.alarabiya.net/en/business/economy/2016/12/22/Monthly-financial-support-announced-for-Saudi-citizens.html>

٣٥ انظر: "Saudi royal handouts to cost about \$13 billion: Minister," Reuters, January 7, 2018, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-economy/saudi-royal-handouts-to-cost-about-13-billion-minister-idUSKBN1EW07F>

٣٦ انظر: "Beyond affordability: Public housing and community development in the GCC," Strategy&, October 21, 2014. <https://www.strategyand.pwc.com/media/file/Beyond-affordability.pdf>

٣٧ انظر: "Rethinking Arab Employment: A Systemic Approach for Resource-Endowed Economies (Geneva, Switzerland: World Economic Forum, 2014), <http://reports.weforum.org/rethinking-arab-employment/introduction>

الكاتبة

د. كارين إ. يونغ هي باحثة مقيمة أولى في معهد أميركان إنتربرايز. تقوم بتدريس سياسة واقتصاد الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن وفي كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز. تركز أبحاثها على الاقتصاد السياسي لدول الخليج والأسواق الجديدة.

center for the
MIDDLE EAST

Rice University's Baker Institute for Public Policy

٢٨ انظر: Archana Narayanan, "Bahrain Wakes Up to Bond Reality as Secondary Market Hit," Bloomberg, March 28, 2018, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-03-28/bahrain-wakes-up-to-bond-reality-as-secondary-market-takes-a-hit>

٢٩ انظر: "Fiscal Policy Measures: Tax," Gulf Economic Barometer, AGSIW, retrieved July 10, 2018, <http://www.agsiw.org/gulf-economic-barometer/-policyMeasure=tax>

٣٠ انظر: International Monetary Fund, Gulf Cooperation Council: How Can Growth-Friendlier Expenditure-Based Fiscal Adjustment be Achieved in the GCC? (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2017), <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/12/14/pp121417gcc-expenditure-based-fiscal-adjustment>

٣١ انظر: Elena Ianchovichina and Harun Onder, "Dutch disease: An economic illness easy to catch, difficult to cure," Future Development (blog), Brookings Institution, October 31, 2017, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2017/10/31/dutch-disease-an-economic-illness-easy-to-catch-difficult-to-cure>

٣٢ انظر: Melani Cammett and Ishac Diwan, "The Roll-Back of the State and the Rise of Crony Capitalism," in *The Middle East Economies in Times of Transition*, eds. I. Diwan and A. Galal (London: Palgrave Macmillan, 2016)

٣٣ انظر: Sharifa Alshalfan, *The right to housing in Kuwait: An urban injustice in a socially just system* (London: Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, 2013), <https://core.ac.uk/download/pdf/18581869.pdf>